

## تقرير

للمرة الثانية يفشل استدرج عروض استقدام معامك توليد الكهرباء بسبب بقاء عارض وحيد. هذه المرة، ثلاث شركات من أصل أربع قدّمت عروضها، فشلت في اجتياز أول امتحان، أي امتحان التقييم الإداري الذي يليه امتحان التقييم الفني، ثم التقييم المالي. فشلك يحسب على مجلس الوزراء ووزارة الطاقة اللذين أصراً على تضمين دفتر الشروط بنوداً صعبة بالمهك القصيرة المفروضة

## استدرج عروض «معامك الكهرباء» يسقط مجدداً لم يبق إلا عارض وحيد



كان لافتاً أن تقم إحدى الشركات مستندات غير أصلية وأخرى ارتكبت خطأ جسيمة (هيلم الموسوي)

## محمد وهبة

العارض والمصنع الأساسي، كذلك لجهة عدم إرفاق نموذج صادر عن غرفة التجارة يفيد بأن الشخص المذيل توقيعه على المستند مفوض بالتوقيع عن الشركة المصنعة».

ويظهر في الإفادة الخاصة بالهيكلية الإدارية لشركة «السويدي الكتريك» أنها تأسست في عام 2005، فيما يذكر في خانة الخبرة أن لديها خبرة 14 سنة كملتزم ثانٍ، وهذان أمران متناقضان.

وتبيّن أيضاً أن العارضين لم يُرفقا أي شهادات أو مستندات من المراجع الصالحة التي تثبت براءة ذمتهم عن أي دعاوى مقامة بحقهما، وأرفق العارضان إفادة موقعة منهما تفيد بأنهما ليس قيد التصفية أو الإفلاس من دون أي مستندات أو شهادات من المراجع الصالحة تثبت هذا الأمر. كذلك تبيّن أنه لا يوجد أي دليل خبرة للتقنية المقترحة (معامل ذات مولدات طاقة عكسية)، ولا يوجد دليل خبرة التشغيل والصيانة كما هو منصوص عنه في دفتر الشروط... إلى جانب أخطاء في تعبئة بعض الجداول وأخطاء أخرى أقل جساماً.

– العرض الثاني يعود إلى شركة «يونيس بروس» بالتحالف مع شركة STX Heavy Industries. تبيّن أن هذا العرض مقدّم للقسم الأول، أي محطة دير عمار، ولم يتضمن أي مستندات أصلية كما هو مطلوب في دفتر الشروط.

– العرض الثالث يعود إلى شركة MEP/OEG/India/Arkay IBPIL/Navtek/Erkal، وهو مقدّم للقسم الثاني، أي محطة دير عمار. وتبيّن أن كتاب الضمان المصرفي يغطي لغاية 2018/3/22، أي لا يغطي فترة الـ180 يوماً المطلوبة في دفتر الشروط. وتبيّن أيضاً أن رسالة التقدّم مذيلة بتوقيع الشخص المفوض من قبل التحالف وغير ممهورة بختم الشركات المتحالفة خلافاً لدفتر الشروط.

في ضوء هذه النتائج، قرّرت لجنة التلزيّم رفض العروض الثلاثة لمخالفتها دفتر الشروط بنحو جوهري من دون أن تفضّ العرض الأخير لكونه بقي وحيداً، إذ إن الرأي الاستشاري الصادر عن ديوان المحاسبة تحت الرقم 11 بتاريخ 1979/3/14 يتضمن عدم الأخذ

حسنت لجنة المناقصات مصير «استدرج عروض استقدام معامك توليد الكهرباء» من الجولة الأولى. تبيّن لها أن العروض الثلاثة الأولى التي بدأت بدراستها غير مطابقة للشروط الإدارية، ما يوجب استبعادها لكونها غير مؤهلة للانتقال إلى مرحلتها دراسة الملفات التقنية والمالية، وبالتالي بات لزاماً إعلان بطلان استدرج العروض لعلّة «بقاء عارض وحيد»، وذلك سنداً لرأي ديوان المحاسبة، وبالتالي التوصية بعدم السير بالتلزيّم وإعادة الملف إلى إدارة المناقصات تمهيداً لإعادته إلى وزارة الطاقة.

هذه النتيجة لها دلالة واضحة على أسباب الفشل في جذب شركات قادرة على الإيفاء بالشروط المطلوبة. فلا شك أن جزءاً أساسياً من الفشل يكمن في دفتر الشروط الذي ضمّن بنوداً صعبة التحقيق في مهل قصيرة للغاية، فجاءت النتيجة أسوأ مما

### لم تفضّ اللجنة العرض الرابع لكونه أصبح وحيداً

حصل في التلزيّم السابق عندما قدّمت 8 شركات عروضها، فيما عد العارضين اليوم بلغ أربع شركات فقط، ولا يمكن الجزم بأن الأربع قدّمت عروضاً جدية رغم أن مجلس الوزراء حدّد شرط كفاية الـ50 مليون دولار لضمان هذه «الجدية».

بدأت لجنة المناقصات فضّ العروض ودراستها من الناحية الإدارية عند التاسعة صباحاً، وقد بدأت بدراسة العروض بحسب رقم تسجيلها في قلم إدارة المناقصات:

– تحالف شركتي «بي بي إنرجي» (لبنانية مملوكة من آل البساتنة) مع شركة «السويدي» المصرية. وقد تبيّن للجنة المناقصات، أن هذا العرض مقدّم للمنافسة على الموقع الثاني، أي معمل الكهرباء في الزهراني، لكن تشويه مخالفة جوهريّة هي على النحو الآتي: «يوجد اختلاف بين نموذج توكيل المصنع الأساسي الوارد في دفتر الشروط والنموذج المقدم من قبل العارض لجهة عدم وجود علاقة تعاقدية إلزامية بين

حدّد مهل التسليم على أن تكون 3 أشهر للقسم الأول و6 أشهر للقسم الثاني، وتشدّد في وضع ضمان مؤقت بقيمة 50 مليون دولار عن كل قسم... وبعد جدل طويل بين الوزراء حول فتح الخيارات للسماح بتقديم عروض على اليابسة وعروض لمعامل بواسطة الغاز وليس بواسطة الفيول والديزل، أتاح المجلس تقديم عروض

التي أجرتها لجنة التلزيّم والشركة الاستشارية على دفتر الشروط أثناء تنفيذ المناقصة. وقد أخذ الأمر جدلاً واسعاً في مجلس الوزراء الذي أجرى تعديلات على دفتر الشروط، على أن يؤخذ رأي إدارة المناقصات بها. ومن أبرز التعديلات أنه فصل التلزيّم إلى قسمين: الأول يخض محطة دير عمار، والثاني يخض محطة الزهراني، ثم

بالعرض الوحيد، ما يوجب على اللجنة «عدم السير بالتلزيّم وإعادة كامل الملف إلى إدارة المناقصات لاتخاذ الإجراء المناسب». إذاً، هذه المرة الثانية التي يصل فيها استدرج عروض معامك الكهرباء إلى حُرمة «العارض الوحيد». استدرج العروض السابق أدّى إلى بقاء عرض وحيد، ورغم التعديلات

الماضي. قالوا إنهم «خُدعوا» بعدما اختاروا ممثلهم الذين ترشحوا تحت خانة المستقلين، ليكتشفوا بعد يوم واحد من الانتخابات مجاهرة هؤلاء بانتماهم الحزبي. إلا أن عميد الطلاب طلال نظام الدين، يعرب عن اعتقاده بأن معظم المرشحين والناخبين غير منتمين إلى أحزاب سياسية، والطلاب يقترعون وفق حسابات الصداقات والعلاقات الشخصية. ويلفت إلى أن النظام

اللبنانية لديموقراطية الانتخابات ضغوطاً مارسها مندوبو التحالفات على المرشحين على أبواب قلم الاقتراع. أما الانتخابات، فقد جرت وفق النظام النسبي، إذ اقترح نحو 62,3% من الناخبين الذين بلغ عددهم نحو 8000 طالب. وكانت العملية الانتخابية قد شهدت عزوف طلاب عن التصويت، نتيجة موقف مسبق من الاستحقاق نفسه اتخذوه بناءً على تجربة العام

سجلت تطورين: سحب منظمة الشباب التقدمي لمرشحيتها من الاستحقاق وانضمام التيار الوطني الحر إلى تحالف 14 آذار، في خطوة لاستنساخ التقارب بين تيار المستقبل والسياسي العام. وبقي مرشحو التيار يصرون على التأكيد أن الحلف مع حزب الله لا يزال قائماً ولا يُمسّ. يذكر أن الطلاب اقترحوا إلكترونياً وراء ستار عازل، وسجلت الجمعية

والتيار الوطني الحر. مرة جديدة، لم ينجح النادي العلماني في إحداث خروق عبر إقبال بعض مرشحيه إلى الحكومة الطلابية فحسب، بل فرض النادي نفسه طرفاً أساسياً في المعادلة وخياراً ثالثاً للطلاب، بعدما كان قد رشّح نحو 80 طالباً في كل الكليات والسنوات الدراسية، وظهر كأكثر قوة انتخابية بين الخيارات الثلاثة. وكانت الانتخابات هذا العام قد

## فاتن الحاج

عزز النادي العلماني موقعه في الحكومة الطلابية في الجامعة الأميركية في بيروت، إذ استطاع أمس أن ينتزع 6 مقاعد من أصل 19 مقعداً في الحكومة الطلابية، مقابل 7 مقاعد لتحالف 8 آذار المؤلف من حركة أمل وحزب الله والحزب السوري القومي الاجتماعي وتيار المردة وجمعية المشاريح، و6 مقاعد لتحالف 14 آذار

## استحقاق

## انتخابات الجامعة الأميركية: النادي العلماني رقماً صعباً